الأمم المتحدة

E/CN.3/2002/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 December 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والثلاثون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجالات: المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات

تقرير صندوق النقد الدولي بشأن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب تقدمت به اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة تقرير صندوق النقد الدولي عن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات. وقد تود اللجنة الإعراب عن آرائها بشأن التطورات الأخيرة المشار إليها.

* E/CN.3/2002/1.

** الوثائق الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٤ (E/2001/24)، الفصل الأول، الفرع ألف.

120202 120202 01-72185 (A)
0172185

تقرير صندوق النقد الدولي بشأن المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا - المعيار الخاص لنشر البيانات: الأحداث البارزة منذ دورة اللجنة الثانية والثلاثين ..	٤-٧	٣
ثالثا - النظام العام لنشر البيانات: الأحداث البارزة منذ دورة اللجنة الثانية والثلاثين ...	٨-١٠	٤
رابعا - إطار تقييم نوعية البيانات	١١-١٧	٥

أولا – معلومات أساسية

١ – تهدف مبادرات صندوق النقد الدولي لمعايير البيانات إلى تعزيز توافر إحصاءات آنية وشاملة وإلى المساهمة، بالتالي، في اتباع سياسات كلية سليمة وتحسين سير الأسواق المالية.

٢ – وقد أنشئ المعيار الخاص لنشر البيانات عام ١٩٩٦ لتقديم الإرشادات للبلدان التي لها أو قد تسعى إلى أن يكون لها وجود في الأسواق المالية الدولية في مجال توفير البيانات لرعاياها. ويبلغ عدد البلدان المشتركة في المعيار في الوقت الراهن ٥٠ (حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). والاشتراك في المعيار طوعي، وتتعهد البلدان المشتركة فيه بالتقيد بمتطلباته فيما يتعلق بمدى تغطية البيانات وتواترها وتوقيتها، وبنشر جداول زمنية للإصدار تحدد مقدما مواعيد إصدار البيانات. وتتعهد البلدان المشتركة كذلك باتباع الممارسة الجيدة فيما يتعلق بسلامة ونوعية البيانات. وتقدم البلدان المشتركة معلومات عن ممارساتها في مجال جمع ونشر البيانات لإدراجها في لوحة نشرة معايير النشر على شبكة الإنترنت في http://dsbb.imf.org. كما يتعين على هذه البلدان إقامة موقع على شبكة الإنترنت يسمى الصفحة الوطنية للبيانات الموجزة ويضم بياناتها الراهنة ويرتبط إلكترونيا بلوحة النشرة.

٣ – وأنشئ النظام العام لنشر البيانات عام ١٩٩٧ بوصفه إطارا يتيح للبلدان تحسين نظمها الإحصائية بما يلبي احتياجات مستعمليها الآخذة في التطور. ويعزز النظام تطبيق مبادئ منهجية سليمة وممارسات صارمة في جمع البيانات، واعتماد ممارسات في نشر البيانات تتوخى خدمة المستعملين، والتقيد بما حددته البلدان في خططها من إجراءات تعزيز سلامة البيانات. وتقدم البلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات بيانات فوقية تتضمن وصفا لممارساتها في جمع ونشر البيانات وخططا مفصلة لتحسينها بغرض إدراجها في لوحة النشرة. والمشاركة في النظام طوعية، ويمكن للبلدان أن تعمل على تحسين ممارساتها وفق إمكانياتها وأولوياتها. وتضم لوحة النشرة في الوقت الراهن البيانات الفوقية لـ ٣٨ بلدا.

ثانيا – المعيار الخاص لنشر البيانات: الأحداث البارزة منذ دورة اللجنة الثانية والثلاثين

٤ – التحقت ثلاثة بلدان بصفوف المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات وهي: البرازيل وتونس وكوستاريكا. وقد عملت البلدان الثلاثة كلها بشكل مكثف مع موظفي صندوق النقد الدولي في مسعى لإرساء ممارسات تمكنها من الاشتراك في المعيار. ويعمل موظفو الصندوق بنشاط مع ثمانية بلدان أخرى بالطريقة ذاتها. وتمشيا مع سياسة الصندوق التي تقضي بتشجيع البلدان على الاستفادة من أسواق رأس المال الدولية، ثمة اهتمام بالعمل على اشتراك ما يزيد على الـ ٥٥ إلى ٦٠ بلدا التي اعتبرت في الأصل مؤهلة للاشتراك بحكم أنها تمتلك القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال.

٥ – وبمرور الوقت، عملت البلدان المشتركة على تنفيذ عدد من الخطط الرامية إلى إدخال التحسينات اللازمة للوفاء بما ينص عليه المعيار الخاص لنشر البيانات من قواعد (الخطط الانتقالية). ويمثل إتمام تلك الخطط – المتراوحة بين خطط لاستحداث جداول زمنية مسبقة لإصدار البيانات وأخرى تتعلق بالإعداد الأولي للحسابات القومية على أساس فصلي – مساهمة هائلة في توفير إحصاءات شاملة وملائمة في مجال الاقتصاد الكلي.

٦ – وتواصل تحسن سجل البلدان المشتركة من حيث الوفاء بمواعيد الإصدار المحددة سلفا. ففيما يتعلق بالبيانات الشهرية، على سبيل المثال، ناهزت نسبة الوفاء بالمواعيد المحددة سلفا في الجداول الزمنية للإصدار زهاء ٩٥ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حيث ارتفعت من ٧٩ في

المائة قبل ذلك بعام. وفيما يتعلق بالبيانات الفصلية، قاربت نسبة الوفاء بمواعيد الإصدار، في الفصل الثالث من عام ٢٠٠١، ٩٠ في المائة، بينما بلغت ٧٣ في المائة قبل ذلك بعام. وتعكس تلك التحسنات ما اكتسبته الوكالات الوطنية من تجربة إضافية في تنظيم عملها للوفاء بمواعيد إصدار البيانات.

٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أجرى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي استعراضا لمبادرة نشر البيانات. واستند المجلس التنفيذي في مناقشته إلى ورقة من إعداد الموظفين يمكن الاطلاع عليها وعلى ملحقها المتعلق بإطار تقييم نوعية البيانات وموجز لمناقشة المجلس التنفيذي في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في http://www.imf.org تحت بند ''ما الجديد'' الخاص بيوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي إطار ذلك الاستعراض، وافق المجلس التنفيذي على إدماج إطار تقييم نوعية البيانات في نموذج البيانات الخاص بالتقارير المتعلقة بالتقيد بالمعايير والقوانين (انظر الفقرة ١٥ أدناه)؛ ولاحظ التقدم المحرز في تنفيذ البند المتعلق بالديون الخارجية؛ ورحّب بما حصل من تحسنات في تصنيف وتغطية البيانات المنشورة في لائحة الاحتياطيات الدولية وسيولة العملات الأجنبية؛ وأعرب عن دعمه لما أعده الموظفون من خطط ترمي إلى مواصلة التماس آراء تقييمية من المستعملين بشأن معايير الصندوق لنشر البيانات؛ وأعرب عن دعمه لما أعده الموظفون من خطط ترمي إلى إعداد نظام مفتوح للتبادل يرتكز على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا، في مجال توزيع وتبادل المعلومات الإحصائية عبر شبكة الإنترنت.

ثالثا - النظام العام لنشر البيانات: الأحداث البارزة منذ دورة اللجنة الثانية والثلاثين

٨ - غطى استعراض المجلس التنفيذي المشار إليه أعلاه أيضا النظام العام لنشر البيانات. وقد رحّب المديرون التنفيذيون بإعداد المكون الاجتماعي الديمغرافي للنظام العام لنشر البيانات الذي تعاون في وضعه موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على نحو وثيق، بالتشاور مع وكالات أخرى لها دراية متخصصة بفئات البيانات التي يتعلق بها الأمر - التعليم والصحة والسكان والفقر. وهكذا، فإن النظام العام لنشر البيانات أصبح يعالج الآن الاحتياجات الخاصة للبلدان المشاركة في ورقة استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما صدرت التعليمات لموظفي الصندوق بتحديث النظام العام لنشر البيانات وبالعمل، على وجه الخصوص، على مراعاة التطورات الأخيرة في المنهجية الإحصائية. وترد تلك التغييرات في ''وثيقة النظام العام لنشر البيانات'' و ''دليل النظام العام لنشر البيانات'' في صيغتيهما المنقحتين اللتين يجري توزيعهما في الوقت الراهن على البلدان الأعضاء والوكالات الدولية.

٩ - وفي الوقت الراهن، فرغ ٣٨ بلدا من إعداد وصف لممارساتها الإحصائية الحالية وخططها لإدخال تحسينات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل (البيانات الفوقية) لإدراجها في لوحة النشرة. ويجري العمل على إتمام البيانات الفوقية في العديد من البلدان الأعضاء الأخرى الواقعة بشكل رئيسي في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وعيّن ما يربو على ٨٠ بلدا منسقين للنظام العام لنشر البيانات للاضطلاع بمهمة إجراء الاتصالات بشأن النظام مع صندوق النقد الدولي.

١٠ - ومنذ إنشاء النظام العام لنشر البيانات، اتبعت عدة نهج لمساعدة البلدان الأعضاء الراغبة في المشاركة فيه. وقد تبين أن النهج الإقليمية المنفذة مع مؤسسات إقليمية، من قبيل البنك المركزي لشرق البحر الكاريبي والاتحاد

الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، فعالة جدا، إذ تفيد مما بين البلدان من أوجه التعاون، وتستفيد استفادة قصوى من الموارد النادرة. وعمل صندوق النقد الدولي في كافة المراحل بشكل وثيق مع البنك الدولي، ودعيت جهات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف من بين مقدمي المساعدة التقنية إلى المشاركة في حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بالنظام العام لنشر البيانات، وإلى استعمال النظام كأداة في البلدان التي تنشط فيها. وتقوم إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بإدماج هذا النظام على نحو متزايد في برنامجها للمساعدة التقنية، وتربط آخر حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بالنظام بين صياغة البيانات الفوقية وإيصال المساعدة التقنية لتنفيذ الخطط المتعلقة بإدخال التحسينات التي حددتها البلدان المشاركة في النظام في بياناتها الفوقية. وقد استفادت البلدان الراغبة في المشاركة في النظام من دعم اليابان والمملكة المتحدة السخي في مجالي تمويل حلقات العمل الثنائية والإقليمية المتعلقة بصياغة البيانات الفوقية، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان لمساعدتها على بلوغ ما يقتضيه النظام العام لنشر البيانات من معايير الممارسة الجيدة في مجال الإحصاءات.

رابعا – إطار تقييم نوعية البيانات

١١ – يتمثل النهج المتبع في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات، من حيث أبعادهما المتصلة بالنوعية، في دعوة البلدان إلى تقديم المعلومات المنهجية والمعلومات الأخرى التي من شأنها تيسير تقييم المستعملين لنوعية البيانات وفق احتياجاتهم. وفي أعقاب الأزمات المالية التي شهدتها أواخر التسعينات، تواصل طرح التساؤلات بشأن نوعية البيانات. وقد أعرب صندوق النقد الدولي عن ترحيبه بإجراء حوار بشأن الكيفية التي يمكن أن يُستخدم بها المعيار الخاص والنظام العام لزيادة فهم المسائل المتصلة بنوعية البيانات وتشجيع ما يحصل من التحسينات في ذلك المجال (أتيحت وثيقة للمعلومات الأساسية في الدورة الحادية والثلاثين للجنة).

١٢ – وفي إطار الشق الأول من نهج يتألف من شقين، أنشأ صندوق النقد الدولي الموقع المرجعي لنوعية البيانات على لوحة النشرة (http://dsbb.imf.org/dqrsindex.htm). ويتمثل الهدف الرئيسي للمرجع في تعزيز فهم نوعية البيانات. ويقدم ذلك الموقع، الذي يستمد مادته من مساهمات المجتمع الإحصائي، تعاريف لنوعية البيانات، ويصف أوجه التكامل بين جوانب نوعية البيانات، ويعطي أمثلة عن تقييم هذه النوعية. وهناك ترحيب متواصل بما يتم اقتراحه من روابط أو مواد إضافية لإدراجها في الموقع.

١٣ – أما الشق الآخر فيتمثل في أن صندوق النقد الدولي زاد من وتيرة عمله المتعلق بإعداد إطار لتقييم نوعية البيانات. وقد أعد الموظفون، اعتمادا على نهج يتسم بالتفاعل والتشاور، إطارا عاما ومجموعة من الأطر الأكثر تفصيلا الخاصة بمجموعة البيانات والمتعلقة بالحسابات القومية والأسعار والإحصاءات النقدية وإحصاءات المالية الحكومية وإحصاءات ميزان المدفوعات (وشملت المشاورات عقد اجتماعات لخبراء الحسابات القومية (حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، ورؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية لبلدان شرق آسيا (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، والفريق العامل المعني بالإحصاءات النقدية والمصرفية التابع للبنك المركزي الأوروبي (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، وفريق الخبراء التقنيين المعني بالأرقام القياسية لأسعار الإنتاج وفريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ولجنة البنك المركزي الأوروبي المعنية بالإحصاءات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ولجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، وحلقة عام ٢٠٠٠ الدراسية المتعلقة بنوعية الإحصاءات والمشتركة بين صندوق النقد الدولي وكوريا (كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٠)، واجتماع فريق الخبراء المعني بإحصاءات المالية الحكومية (شباط/فبراير ٢٠٠١)، وعقد مؤتمر دولي معني بنوعية الإحصاءات الرسمية (أيار/مايو ٢٠٠١)، واجتماع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سنغافورة بشأن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (حزيران/يونيه ٢٠٠١)). ويشكّل إطار تقييم نوعية البيانات المتمخض عن ذلك منهجية للتقييم تهدف إلى توفير هيكل وأسلوب موحد لعملية تقييم نوعية البيانات. وينطوي الإطار على رأي شامل لمسألة نوعية البيانات يقر بوجود ترابط، بما في ذلك أوجه التكامل، فيما بين أبعاد النوعية، ويسمح بإيلاء مستويات من التركيز تختلف باختلاف فئات البيانات واستعمالاتها/مستعمليها. وييسر هذا الرأي للحوار مع الوكالات الإحصائية الوطنية والسلطات القطرية بوجه عام.

١٤ - وثمة ثلاثة مجالات رئيسية يمكن أن تكون فيها منهجية التقييم تلك التي يوفرها الإطار مفيدة. فأولا، يمكن أن يسترشد بها مستعملو البيانات - في القطاعين الخاص والعام على حد سواء - في قياس نوعية البيانات لأغراض تخصهم. ويمكن أن تكون بهذا المعنى بمثابة أداة مكملة لأبعاد النوعية الواردة في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات. وثانيا، يمكن للإطار أن يفيد موظفي صندوق النقد الدولي في تقييم نوعية البيانات المقدمة لمراقبة البلدان وعملياتها، وفي إعداد التقارير عن التقيد بالمعايير والقوانين، وفي تصميم برامج المساعدة التقنية. وثالثا، يمكن للإطار أن يكون بمثابة دليل للبلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز نظمها الإحصائية وذلك بتوفيره لأداة لتقييم الذات، وإلى تحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين والتي يمكن فيها التماس الدعم من الجهات المانحة.

١٥ - وأحد استعمالات الإطار، كما سلفت الإشارة، يتمثل في إعداد التقارير عن التقيد بالمعايير والقوانين. وقد دعي صندوق النقد الدولي، إلى جانب مؤسسات أخرى، لإجراء تقييم لممارسات البلدان فيما يتعلق بمجموعة من المعايير والقوانين الدولية. (انظر E/CN.3/2000/8). وفيما يتعلق بالبيانات، فإن المعايير التي يستند إليها التقييم هي المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، استُخدم الإطار على أساس تجريبي في التقارير؛ وقد أفضت مناقشة المجلس التنفيذي المشار إليها أعلاه إلى الموافقة على إدماج الإطار في تلك التقارير. وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نشرت تقارير عن خمسة بلدان تتضمن تقييمات تستند إلى الإطار (انظر موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في (http://www.imf.org/external/np/rosc/rosc.asp).

١٦ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، يستخدم موظفو صندوق النقد الدولي الإطار أيضا في القيام بقراءة سريعة للحالة الراهنة، وفي تحديد التدابير اللازمة لتحسينها (التخطيط)، وفي وضع هيكل لتقييم النواتج (الرصد). وبما أن الخطط أعدت انطلاقا من نفس الإطار المستخدم في وصف النظام الإحصائي، فإن تقييم النواتج أصبح أسهل بكثير.

١٧ - وسيجري تطوير الإطار مستقبلا بالتعاون على نطاق أوسع مع الأطراف المعنية الأخرى. فقد أعد البنك الدولي، على سبيل المثال، إطارا مماثلا لبيانات الدراسة الاستقصائية المتعلقة بدخل الأسر المعيشية وإنفاقها، كخطوة أولى في الحقل الاجتماعي والديمغرافي.